ECA/SRO-NA/ICSOE/38/3
Distr.: General
7 August 2023

Arabic
Original: English

الأمم المتحدة
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا
اللجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء لشمال أفريقيا
الدورة الثامنة والثلاثون*

أكرا، 1-3 تشرين الثاني/نوفمبر 2023

البند 6 من جدول الأعمال المؤقت**

الأمن الغذائي والزراعة المستدامة : الطريق إلى تحقيق الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة في شمال أفريقيا

المحتويات :

أولا –موجز تنفيذي
ثانيا– الأداء الإجمالي في مؤشر أهداف التنمية المستدامة
ثالثا– التقدم الذي أحرزته بلدان شمال أفريقيا نحو تحقيق الهدف 2
ألف – حالة الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة في شمال أفريقيا
باء – التقدم المحرز في مؤشرات الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالأمن الغذائي
1 –انتشار انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد بين السكان
2–مؤشر التوجه الزراعي للنفقات الحكومية
3–اختلالات أسعار الأغذية، كما تبدو في مؤشر أسعار الأغذية الاستهلاكية
رابعا – الزراعة والأمن الغذائي في شمال أفريقيا
ألف – تحليل ثغرات السياسات الغذائية
باء– التحديات والفرص المتاحة لتحسين قدرة النظم الغذائية على الصمود
خامسا – ملاحظات ختامية وتوصيات في مجال السياسة العامة

* ستُعقد الدورة الثامنة والثلاثون للجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء لشمال أفريقيا بالاقتران مع الدورة الخامسة والعشرين للجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء لغرب أفريقيا في دورتهما المشتركة الثانية.

** ECA/SRO-NA/ICSOE/38/1-ECA/SRO-WA/ICSOE/26/1

أولا- موجز تنفيذي

1- لقد جعلت الأزماتُ الدولية المختلفة والضغطُ السكاني والتوسعُ الحضري السريع وندرةُ المياه الاستدامةَ الزراعية والأمنَ الغذائي في صميم خطط السياسات في بلدان شمال أفريقيا. وهذا يعكس اعتماد المنطقة دون الإقليمية اعتمادا كبيرا على الواردات الغذائية. وأدى الاعتمادُ الكبير على الحبوب،[1] ووجودُ قطاع زراعي غير مستدام وانخفاضُ الإنتاجية الزراعية إلى جعل الوضع حتى أكثر صعوبة منذ عام 2021.

2- وبشكل عام، تتمتع شمال أفريقيا، فيما يتعلق بالغايات المرتبطة بأهداف التنمية المستدامةن بأفضل أداء بين المناطق دون الإقليمية الخمس في أفريقيا، وإن كان ذلك مع وجود اختلافات شاسعة بين مختلف بلدان شمال أفريقيا. ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات كبيرة. وبما أن الصراع المستمر بين الاتحاد الروسي وأوكرانيا يجعل أزمة الأمن الغذائي تتفاقم، يحتاج شمال أفريقيا إلى اعتماد حلول جديدة ومبتكرة لتحقيق الأمن الغذائي والزراعة المستدامة.

3- ويبين تحليل المؤشرات الثلاثة المتاحة المتعلقة بالأمن الغذائي والزراعة المستدامة أن أداء بلدان شمال أفريقيا في تحقيق الهدف 2 لا يزال متواضعا. فقد ارتفع معدل الانتشار المقدَّر لانعدام الأمن الغذائي المعتدل والشديد في المنطقة دون الإقليمية[2] من 26,4 في المئة من السكان في عام 2015 إلى 34 في المئة في عام 2021. ويبلغ مؤشر التوجه الزراعي، الذي يقيس حصة الزراعة في الإنفاق الحكومي كنسبة من حصة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي، 0,27 فقط،[3] وهو أقل بكثير من المتوسط العالمي الذي يبلغ 0,45. ولا تزال معظم البلدان لا تحقق الغاية المحددة في ''الإعلان المتعلق بالزراعة والأمن الغذائي في أفريقيا'' المتمثلة في تخصيص ما لا يقل عن 10 في المئة من الإنفاق العام للزراعة. وارتفع ''مؤشر أسعار الأغذية الاستهلاكية'' في جميع بلدان المنطقة دون الإقليمية، وهو مرتفع مقارنة بالمؤشر في بلدان مماثلة (من حيث التنمية والناتج المحلي الإجمالي) خارج شمال أفريقيا. وقد نجم هذا التقلب عن الزيادات في أسعار الأسمدة وتكاليف الطاقة والظروف الجوية الصعبة.

4- ويمكن لبلدان شمال أفريقيا اتخاذ عدة خطوات لضمان أمنها الغذائي وإقامة قطاع زراعي قادر على الصمود. أولا، يمكنها زيادة الإنتاج الزراعي الوطني من خلال تعزيز الاستثمار؛ وتهيئة بيئة مواتية للابتكار والبحث العلمي؛ وتيسير ولوج المنتجين الزراعيين والأسمدة والمهارات وملكية الأراضي إلى الأسواق. ثانيا، يمكنها تعزيز أمن إمداداتها وإمكانية الوصول إليها من خلال تحسين الأنظمة التي تستخدمها لجمع المعلومات عن الأسواق الدولية واستخدام التكنولوجيا الرقمية لإحداث ثورة في الزراعة. ثالثا، يمكنها اعتماد ممارسات مبتكرة لمعالجة ندرة المياه وتدهور الأراضي، مثل إعادة استخدام مياه الصرف الصحي المعالَجة في الري لسد الفجوة بين العرض والطلب.[4] وأخيرا، يمكنها أن تعزز جهودَها على المستوى دون الإقليمي لزيادة التجارة مع بقية أفريقيا -وخاصة مع السودان، الذي يملك القدرة على أن يكون سلة الغذاء العالمية

---

[1] باستثناء الجزائر وليبيا، يأتي أكثر من 50 في المئة من القمح الذي يستورده كل بلد في المنطقة دون الإقليمية من الاتحاد الروسي وأوكرانيا.

[2] كما عرَّفته منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة: ''يعاني الشخص من انعدام الأمن الغذائي عندما يفتقر إلى الوصول المنتظم إلى ما يكفي من الغذاء الآمن والمغذي للنمو والتطور الطبيعيين وحياة نشطة وصحية. وقد يكون ذلك بسبب عدم توفر الغذاء و/أو نقص الموارد اللازمة للحصول على الغذاء''. انظر، منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ''الجوع وانعدام الأمن الغذائي''. تم الاطلاع عليه يوم 29 آب/أغسطس 2023 (متاح عل الرابط التالي: www.fao.org/hunger/en/).

[3] قاعدة البيانات الإحصائية، 2022.

[4] *Solutions and Investments in the Water-Food-Energy-Ecosystems Nexus: A Synthesis of Experiences in Transboundary Basins* (United Nations publication, 2021).

القادمة– ولتبادُل أفضل الممارسات والابتكارات.

5– وأخيرا، تحتاج بلدان شمال أفريقيا إلى إعادة التفكير في سياساتها الزراعية واتخاذ المزيد من الخطوات للتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من حدته. ويمكن للعديد من المبادرات التي نُفذت بالفعل أن تكون أمثلة على الممارسات الجيدة حتى تتّبعها بلدان أخرى. وقد اتخذت مصر وليبيا والمغرب وتونس خطوات لزيادة كفاءة استخدام المياه، مثل الاستثمار في محطات تحلية المياه والسدود وجمع المياه والري الذكي المتقدم و وتكنولوجيا الري بالتنقيط. أما السودان فقد استعاد المراعي، بينما أقامت تونس أنظمة إنذار مبكر فعالة لرصد الجفاف. وأخيرا، اعتمدت مصر والمغرب ممارسات وتكنولوجيات مقاومة للمناخ ورقمنة خدماتهما الزراعية.

ثانيا– الأداء الإجمالي في مؤشر أهداف التنمية المستدامة

6– لا يزال شمال أفريقيا المنطقة دون الإقليمية الأفريقية الأقرب إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بعد أن سَجَّل أعلى درجة دون إقليمية في مؤشر أهداف التنمية المستدامة لعام 2023[5] (انظر الشكل الأول). غير أن متوسط الدرجات في المنطقة دون الإقليمية يُخفي الاختلافات فيما بين البلدان. وعلاوة على ذلك، تشكل آثار جائحة فيروس كورونا (كوفيد–19) وأزمة الأمن الغذائي والطاقوي عقبات رئيسية تعوق التقدم نحو تحقيق الأهداف.

[5] مؤشر أهداف التنمية المستدامة هو تقييم للأداء العام لكل بلد على الأهداف الـ17، مع منح وزن متساو لكل هدف. وتشير درجة البلد إلى موقعه بين أسوأ نتيجة ممكنة (درجة صفر) والهدف (درجة 100).

الشكل 1:

متوسط الدرجة الإجمالية في مؤشر أهداف التنمية المستدامة، حسب كل منطقة دون إقليمية أفريقية، 2023

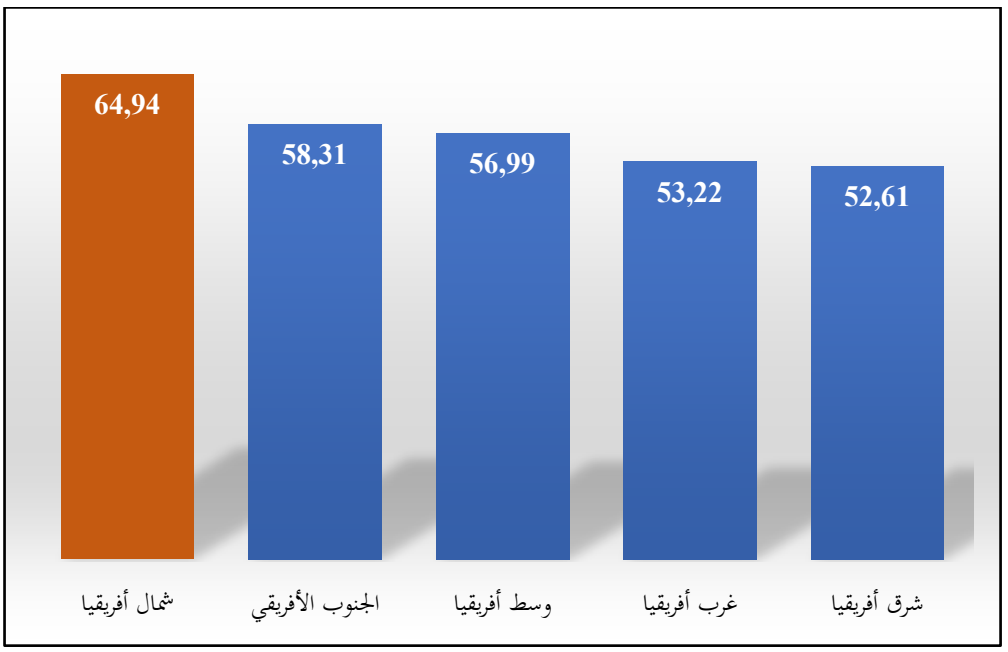

المصدر، حسابات المؤلف استنادا إلى بيانات من جي دي ساكس وآخرين، *Implementing the SDG Stimulus: Sustainable Development Report 2023* (Paris and Dublin, Sustainable Development Solutions Network and Dublin University Press, 2023).

7- وقد سَجَّلت كل من تونس والمغرب والجزائر أكثر بقليل من 70 درجة (انظر الجدول 1)، الأمر الذي يجعلها أعلى الدرجات في أفريقيا بأكملها. وعلى سبيل المقارنة، فقد سجلت فنلندا، التي تصدَّرت مؤشر عام 2023، 86,8 درجة. وتقع جميع الدول العشرين الأفضل في مؤشر 2023 في أوروبا، ولكن يتضح من التقرير الذي نُشر فيه المؤشر أنه حتى البلدان التي حصلت على أعلى الدرجات تواجه تحديات كبيرة في تحقيق العديد من الأهداف، لا سيما تلك المتعلقة بالمناخ والتنوع البيولوجي والنظم الغذائية المستدامة.

الجدول 1:

الدرجات الإجمالية والترتيب في مؤشر أهداف التنمية المستدامة، بلدان شمال أفريقيا، 2023

	الدرجة الإجمالية	الترتيب
الجزائر	70,8	71
مصر	69,6	81
ليبيا	غير متاح	غير متاح
المغرب	70,9	70
موريتانيا	57,2	133
السودان	48,6	160
تونس	72,5	58

المصدر: جي دي ساكس وآخرون، J.D. Sachs and others, *Implementing the SDG Stimulus*.[6]

8- وحصلت كل من تونس والجزائر ومصر والمغرب على درجة في المؤشر لا تقل عن 66,7، وهو ما يشير إلى أنها قطعت ثلثي الطريق صوب تحقيق الأهداف (الجدول 2). ورغم أن درجاتها الإجمالية كانت

[6] يغطي مؤشر عام 2023 لأهداف التنمية المستدامة 166 دولة.

متشابهة، إلا أنه كان هناك تباينٌ كبير في درجاتها فيما يتعلق بكل هدف على حدة. لذلك من الأهمية بمكان لكل بلد أن يَنظر إلى ما هو أبعد من درجته الإجمالية وأن يحدد ثغراته وتحدياته ونقاط قوته بشأن كل هدف. وبالإضافة إلى ذلك، ونظرا للركود في درجاتها منذ عام 2020، نتيجة للعديد من الأزمات الصحية المتداخلة والأزمات الوطنية والدولية، لا بد من بذل جهود كبيرة وزيادة التعاون في جميع أنحاء المنطقة دون الإقليمية لكي تتمكن البلدان من تحقيق الأهداف في الموعد المحدد

الجدول 2:

مؤشر أهداف التنمية المستدامة، الدرجات الإجمالية لبلدان شمال أفريقيا، 2015–2022

	الجزائر	مصر	موريتانيا	المغرب	السودان	تونس
2010	66,8	65,1	49,6	63,7	47,1	67,4
2015	70,1	66,8	53,9	66,5	48	69,1
2019	70,5	67,6	55,7	68,5	49,7	70
2020	71,5	68,4	55,7	68,8	49,5	70,5
2021	71,5	68,5	55,7	68,9	49,5	70,6
2022	70,8	69,6	57,2	70,9	48,6	72,5

المصدر: جي دي ساكس وآخرون، J.D. Sachs and others, Implementing the SDG Stimulus

9- ويتتبَّع هذا التقرير عن الأهداف الأداءَ العالمي للمنطقة دون الإقليمية في تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030، مع التركيز على الهدف 2، لا سيما الأمن الغذائي والزراعة المستدامة. ويتضمن التقرير عرضا شاملا للتقدم المحرز حتى الآن نحو تحقيق الهدف 2، مع التركيز بشكل خاص على الثغرات الموجودة في السياسات الزراعية والتحديات التي تواجه تحقيق الأمن الغذائي. ويقترح التقرير اتخاذ تدابير للسماح للبلدان بالتحرك نحو نظم زراعية مستدامة ذات إنتاجية أعلى ونفايات أقل.

10- وتنقسم بقية التقرير إلى ثلاثة أجزاء. الأول هو عرض للتقدم الذي أحرزته بلدان شمال أفريقيا نحو تحقيق الهدف 2 وآثار مختلف الأزمات على الأمن الغذائي في المنطقة دون الإقليمية. والقسم الثاني هو تحليل للقطاع الزراعي وحالة الأمن الغذائي، ويتضمن مناقشة للتحديات والفرص المرتبطة بجعل النظام الغذائي أكثر مرونة. ويحتوي القسم الثالث والأخير على استنتاجات وتوصيات بشأن السياسات لتعزيز الزراعة المستدامة والسماح للبلدان بتحقيق الأمن الغذائي.

ثالثا– التقدم الذي أحرزته بلدان شمال أفريقيا نحو تحقيق الهدف 2

11- يكمن الهدف 2 في ''القضاء على جميع أشكال الجوع وسوء التغذية بحلول عام 2030، والتأكد من حصول جميع الناس –وخاصة الأطفال– على طعام كاف ومغذي طوال العام''. ولتحقيق هذا الهدف، تحتاج هذه البلدان إلى تعزيز الزراعة المستدامة ودعم صغار المزارعين والمساواة في الحصول على الأراضي والتكنولوجيا والأسواق.[7]

12- وقد تراوح عدد الأشخاص الذين يعانون من الجوع في العالم في عام 2020 بين 720 مليون و811 مليون، بزيادة قدرها حوالي 161 مليون عن رقم عام 2019. وفي عام 2020 أيضا، كان 2,4 مليار شخص –حوالي 30 في المئة من سكان العالم– يعانون من انعدام الأمن الغذائي بشكل معتدل أو

[7] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ''الهدف 2 : القضاء على الجوع''. متاح على الرابط التالي : www.undp.org/sustainable-development-goals/zero-hunger

شديد، وهو ما يعني أنهم لم يتمكنوا من الحصول بانتظام على الغذاء الكافي.[8] ورغم أن نسبة السكان الذين يعانون من نقص التغذية في شمال أفريقيا (8 في المئة في عام 2019، و9,3 في المئة في عام 2020، و 9,8 في المئة في عام 2021، ووفقا للتوقعات 7,8 في المئة في عام 2030) أقل من المتوسط العالمي، إلا أن النسب المئوية لموريتانيا والسودان أعلى من المتوسط العالمي. ومن المتوقع أن يرتفع نقص التغذية في شمال أفريقيا بوتيرة تُنذر بالخطر بحلول عام 2030، بسبب ''العبء 'الثلاثي' لسوء التغذية المتمثل في نقص التغذية وزيادة الوزن والسمنة ونقص المغذيات الدقيقة.''[9]

الجدول 3:

انتشار نقص التغذية في شمال أفريقيا (النسبة المئوية)

	2015-2017	*2016-2018*	*2017-2019*	*2018-2020*	*2019-2021*
الجزائر	2,8	2,7	2,5	2,5	2,5
مصر	4,6	4,9	4,9	5.0	5,1
موريتانيا	8,5	8,5	8,6	9,2	10,1
المغرب	3,8	3,7	3,8	4,4	5,6
السودان	11,8	11,8	11,8	11,7	12,8
تونس	2,5	2,5	2,5	2,6	3,1
المتوسط	**5,7**	**5,7**	**5,7**	**5,9**	**6,5**

المصدر: منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، بوابة البيانات الخاصة بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة، المؤشر 2-1-2. تم الاطلاع عليها في آب/أغسطس 2023.

13- ويركز التحليل في هذا التقرير على المؤشرات المتعلقة بالأمن الغذائي والزراعة المستدامة، وليس على سوء التغذية. ويرتبط الهدف 2 بثماني غايات و13 مؤشرا.

ألف – حالة الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة في شمال أفريقيا

14- وفقا لمؤشر أهداف التنمية المستدامة لعام 2023،[10] لا تحقق بلدان شمال أفريقيا أداءً جيدا فيما يتعلق بالهدف 2. ورغم التقدم الطفيف الذي أحرزته منذ عام 2000 (انظر الجدول 4)، إلا أن جميع الدرجات بقِيت تراوح مكانها في عام 2022 باستثناء موريتانيا التي تدهورت. ويعكس فشل جميع البلدان في تحسين درجاتها الإجمالية بشكل كبير في عام 2022 الصعوباتِ الكبيرةَ التي واجهتها وحقيقةَ أنه رغم تقدمها في بعض الأهداف، إلا أن أداءها كان ضعيفا في أهداف أخرى. ولا تزال المنطقة دون الإقليمية تواجه تحديات كبيرة، لا سيما موريتانيا والسودان.

15- وفي عام 2022 كانت مصر هي الدولة الأقرب إلى تحقيق الهدف 2. وتشير درجتها التي بلغت 65,3 إلى أنها كانت قد قطعت ما يقرب من ثلثي الطريق نحو تحقيق الهدف 2. وجاء في المرتبة الثانية

[8] الأمم المتحدة، ''الهدف 2: القضاء على الجوع.'' متاح على الرابط التالي: www.un.org/sustainabledevelopment/hunger/

[9] منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، مستقبل الأغذية والزراعة: مسارات بديلة إلى عام 2050 (روما، 2018).

[10] جي دي ساكس وآخرون، J.D. Sachs and others, Implementing the SDG Stimulus

المغرب وتونس. وكان السودان البلد الأبعد عن تحقيق الهدف 2، برصيد 42,6.[11]

الجدول 4:

مؤشر الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة حسب كل البلد، شمال أفريقيا، 2000–2022

	الجزائر	مصر	ليبيا	موريتانيا	المغرب	السودان	تونس
2000	48,7	71,5	..	31,7	51,3	16,5	60,3
2010	54,6	65,6	..	41,1	56,8	19,5	60,4
2021	57,5	65,2	..	45,5	64,6	21,8	61,5
2022	57,6	65,3	..	42,6	64,7	21,9	61,5

المصدر، جي دي ساكس وآخرون، J.D. Sachs and others, Implementing the SDG Stimulus

16- وفي عام 2022 كان متوسط درجة مؤشر الهدف 2 لبلدان شمال أفريقيا (52,3) أقل من المتوسط العالمي (65,0) والمعدلات في البلدان الأفريقية الأخرى (57,2) ولجميع البلدان ذات الدخل المتوسط الأعلى (74,1) (الشكل الثاني). ويعكس هذا الوضع الصعوبات التي تواجهها هذه البلدان – بعضها أكثر من غيرها– في القضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي وضمان الزراعة المستدامة.

الشكل 2:

مؤشر الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة، حسب مجموعات البلدان

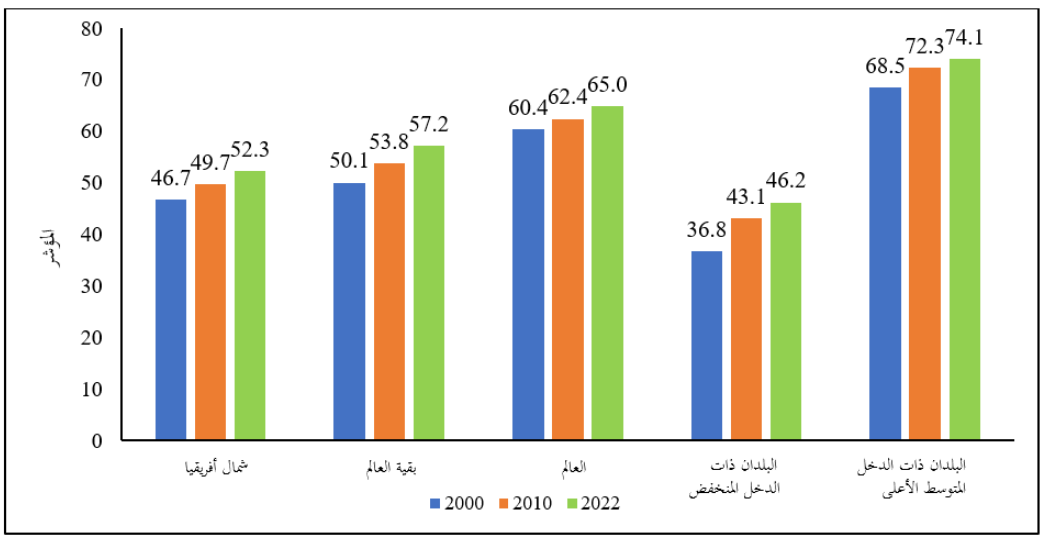

المصدر، جي دي ساكس وآخرون، J.D. Sachs and others, Implementing the SDG Stimulus

باء– التقدم المحرز في مؤشرات الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالأمن الغذائي

17- تشكل عملية رصد الهدف 2 وتقييم التقدم الذي تحرزه البلدان تحديا عندما تكون البيانات غير متوفرة أو لم يتم إنتاجها. ويركز هذا القسم على ثلاثة مؤشرات للهدف 2 تتعلق بالأمن الغذائي والزراعة المستدامة.

[11] مؤشر كل هدف هو مقياسٌ لمدى قرب بلد ما من تحقيق ذلك الهدف، حيث يمثل الرقم صفر أسوأ حالة ممكنة ويشير الرقم 100 إلى أن البلد قد حقق هذا الهدف.

1- انتشار انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد بين السكان[12]

18- يتحدد مؤشر انتشار انعدام الأمن الغذائي المتوسط أو الشديد وسط السكان بمقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي ويعني انعدام الأمن الغذائي المعتدل أن الشخص غير قادر على الحفاظ على نظام غذائي صحي ومتوازن ، في حين أن انعدام الأمن الغذائي الحاد يعني عادة انخفاض تناول الطعام وبالتالي نقص التغذية الشديد ، بما في ذلك الجوع. والهدف من ذلك هو القضاء على انعدام الأمن الغذائي المعتدل والشديد بالنسبة للجميع بحلول عام 2030.[13]

19- وكما هو مبين في الجدول 5، فقد ارتفع الانتشار المقدر لانعدام الأمن الغذائي الشديد أو الحاد في بلدان شمال أفريقيا من 26 في المئة من السكان في عام 2015 إلى 34 في المئة في عام 2021، مقارنة بنسبة 29 في المئة في العالم و58 في المئة في أفريقيا. وارتفع معدل الانتشار المقدر في شمال أفريقيا بنسبة 3,8 نقطة مئوية في عام 2021، وهو تسارع حاد مقارنة بالزيادة البالغة 1,3 نقطة مئوية في عام 2020. وكانت الزيادة في معدل الانتشار مساوية تقريبا للزيادات في السنوات الخمس السابقة مجتمعة. وقد أثَّر انعدام الأمن الغذائي الحاد على 11,3 في المئة من سكان شمال أفريقيا في عام 2021، وهو ما يعني أن الغذاء قد نفِد. وكان هذا المستوى مساويا تقريبا لمعدل الانتشار العالمي (11,7 في المئة).

الجدول 5:

انتشار انعدام الأمن الغذائي المعتدل والشديد (النسبة المئوية)

	انعدام الأمن الغذائي الشديد			*انعدام الامن الغذائي المعتدل أو الشديد*		
	العالم	*أفريقيا*	*شمال أفريقيا*	*العالم*	*أفريقيا*	*شمال أفريقيا*
2015	7.5	17.1	9	21.5	45.3	26.4
2018	9	19.3	9.3	25	51.3	31.1
2020	10.9	22.4	9.5	29.5	56	30.2
2021	11.7	23.4	11.3	29.3	57.9	34

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، بوابة البيانات الخاصة بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة، المؤشر 2-1-2. تم الاطلاع عليها في أغسطس 2023.

20- وعلى المستوى القطري، كان معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد من عام 2019 إلى عام 2021 مرتفعا في جميع بلدان شمال أفريقيا باستثناء الجزائر (19 في المئة) (الجدول 6). وخلال تلك الفترة، عانى أكثر من 25 في المئة من السكان في مصر وتونس من انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد. وكان الوضع أسوأ في المغرب (31,6 في المئة) وليبيا (39,4 في المئة) وموريتانيا (45,3 في المئة) والسودان (50,7 في المئة). وسيكون من الصعب جدا على بلدان شمال أفريقيا القضاء على انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد بحلول عام 2030.

21- وسجلت الجزائر أدنى معدل انتشار، حيث بلغت 19 في المئة في الفترة 2019-2021، منخفضا من 22,9 في المئة في الفترة 2014-2016. ويرجع ذلك إلى أن البلد واصل سياسته المتمثلة

---

(12) كما هو معرَّف في مسرد البيانات الوصفية للبنك الدولي، ''تُصنف الأسرة المعيشية على أنها تعاني من انعدام الأمن الغذائي بدرجة متوسطة أو شديدة عندما يُبلِّغ شخص بالغ واحد على الأقل في الأسرة المعيشية عن تعرضه، في بعض الأحيان خلال العام، لنظم غذائية منخفضة الجودة، وربما اضطر أيضا إلى تقليل كمية الأغذية التي يتناولها عادة بسبب نقص المال أو الموارد الأخرى''. انظر، https://databank.worldbank.org/metadataglossary/sustainable-development-goals-(sdgs)/series/SN.ITK.MSFI.ZS

(13) Our World in Data, "End hunger, achieve food security and improved nutrition and promote sustainable agriculture", 2023.

في تقديم إعانات استيراد الأغذية (وهو ما يواصل القيام به) وبسبب استراتيجيته لتنويع الموردين، وكلاهما مصمَّم لحماية المستهلكين من ارتفاع تكلفة الواردات.

22- وازداد معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي المعتدل والشديد بشكل كبير بين عامي 2014-2016 و2019-2021 في ليبيا وموريتانيا والمغرب والسودان وتونس. وكان أحد العوامل وراء الزيادة بنسبة 10 نقاط مئوية في ليبيا هو محدودية وصول المزارعين إلى مدخلات الإنتاج الزراعي ودعم رعاية الصحة الحيوانية بسبب سنوات من الصراع حول المناطق الزراعية الرئيسية وتعطل خدمات الإرشاد الزراعي بسبب عدم الاستقرار. وحدثت زيادة مماثلة في السودان لأسباب مشابهة.

الجدول 6:

انتشار انعدام الأمن الغذائي بين إجمالي السكان، حسب كل بلد (النسبة المئوية)

انعدام الأمن الغذائي الشديد							
	الجزائر	*مصر*	*ليبيا*	*موريتانيا*	*المغرب*	*السودان*	*تونس*
2016-2014	13.0	8.4	11.2	4.6	6.0	13.4	9.1
2017-2015	12.7	8.7	12.4	5.0	5.1	14.4	9.3
2018-2016	11.4	8.6	14.3	5.5	5.7	15.4	9.1
2019-2017	9.3	7.4	16.7	5.9	6.0	16.4	9.7
2020-2018	6.9	6.7	18.6	6.6	7.1	16.8	10.7
2021-2019	6.2	7.1	20.7	7.2	9.7	17.4	12.6
انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد							
	الجزائر	*مصر*	*ليبيا*	*موريتانيا*	*المغرب*	*السودان*	*تونس*
2016-2014	22.9	27.8	29.1	26.3	26.7	41.4	18.2
2017-2015	21.5	2939	30.9	29.2	26.3	43.9	19.4
2018-2016	19.7	33.1	33.2	32.3	26.1	46.4	20.0
2019-2017	17.6	31.2	35.7	35.9	26.7	48.9	22.1
2020-2018	17.6	27.8	37.4	41.2	28.0	49.4	25.1
2021-2019	19.0	27.3	39.4	45.3	31.6	50.7	28.0

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، بوابة البيانات الخاصة بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة، المؤشر 2-1-2. تم الاطلاع عليها في آب/أغسطس 2023.

2- مؤشر التوجه الزراعي للنفقات الحكومية

23- يرِد في الشكل الثالث مؤشر التوجه الزراعي للنفقات الحكومية، الذي يُعرَّف بأنه الحصة الزراعية من النفقات الحكومية مقسومة على القيمة المضافة للزراعة كحصة من الناتج المحلي الإجمالي. ولأغراض هذا المؤشر، تشمل الزراعةُ الحراجةَ وصيدَ الأسماك والصيدَ البرّي. وتتيح التغيرات في مؤشر التوجه الزراعي للبلدان نظرة عميقة في مدى تناسب الإنفاق الحكومي على القطاع الزراعي مع مساهمة القطاع في الاقتصاد. ويكمن هدف كل بلد في الوصول إلى مؤشر توجه زراعي أعلى من 1.

24- ويُعد الاستثمار العام في الزراعة في شمال أفريقيا أقل منه في القطاعات الاقتصادية الأخرى. ففي عام 2021 (الشكل الثالث)، كان مؤشر التوجه الزراعي في المنطقة دون الإقليمية 0,27 فقط، أي أكثر بقليل من نصف المتوسط العالمي الذي يبلغ 0,45. وتاريخيا، كان لدى بلدان شمال أفريقيا دائما مؤشر أقل من 1، وهو ما يشير إلى أن الإنفاق العام على الزراعة أقل من مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي. ومنذ عام 2001، أخذت الحكومات في شمال أفريقيا تكرِّس موارد أقل لهذا القطاع. وعلى المستوى القاري، تستثمر بوتسوانا (2,29 في عام 2021) وزامبيا (1,58) وسيشيل (1,39) وجنوب السودان (1,01) أعلى نسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الزراعة.

الشكل 3:

مؤشر التوجه الزراعي للنفقات الحكومية، 2000–2021

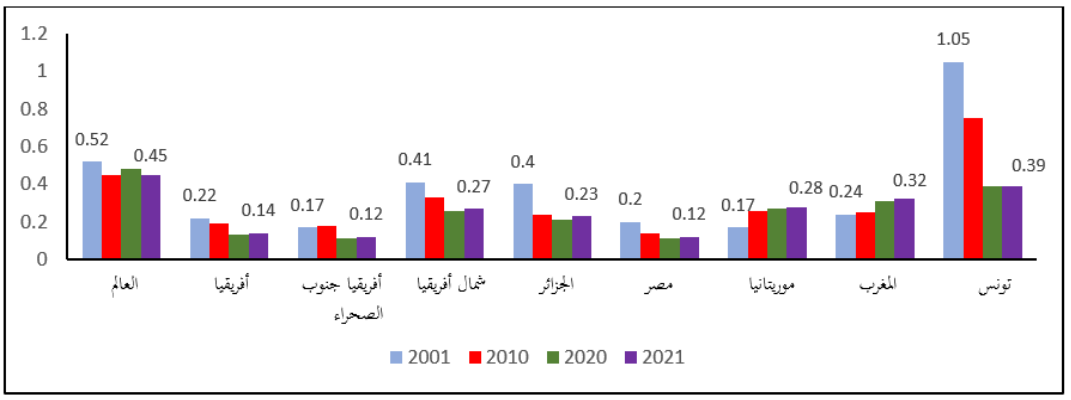

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، بوابة البيانات الخاصة بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة، المؤشر 2-أ-1. تم الاطلاع عليها في آب/أغسطس 2023.

25- ولدى تونس أعلى مؤشر، رغم أنه انخفض منذ أن بلغ أكثر من 1 في عام 2001. ويُعزى الانخفاض المستمر بعد عام 2010 إلى إعادة توجيه الإنفاق العام لتمويل حملة توظيف عامة ضخمة والتغلب على الآثار الاجتماعية والاقتصادية لكوفيد-19. كما شهدت الجزائر ومصر انخفاضا، وإن كان من قاعدة أدنى، كانت أصلا أقل من 0,5. ورفع المغرب مؤشره بنسبة 34 في المئة بين عامي 2001 و2021 (من 0,24 إلى 0,32) ، وهو ما يعكس استراتيجيته لتعزيز الإنتاج والإنتاجية ودعم الصادرات الزراعية.[14]

26- ويعكس الاتجاه التنازلي العام الذي أظهرته مؤشرات بلدان شمال أفريقيا انخفاضا في الاستثمار العام في الزراعة.

3- اختلالات أسعار الأغذية، كما تبدو في مؤشر أسعار الأغذية الاستهلاكية[15]

27- مثلما يتبين في الشكل الرابع، ظل تضخم أسعار الأغذية المحلية في عام 2022 أعلى من 14 في المئة في تونس والجزائر ومصر والمغرب وموريتانيا. وسجّلت مصر أعلى معدل لتضخم أسعار الأغذية في المنطقة دون الإقليمية (30 في المئة). كما أدى ارتفاع أسعار الأسمدة إلى زيادة تضخم أسعار الأغذية. ومن المتوقع أن تظل أسعارُ الأغذية العالميةُ مرتفعة بسبب الحروب وتكاليف الطاقة والظواهر الجوية،[16] وهو ما سيضع ضغوطا إضافية على الأمن الغذائي، ويزيد من التوتر الاجتماعي، ويضع ميزانيات بلدان شمال أفريقيا تحت الضغط.

---

[14] الحكومة المغربية، ''الجيل الأخضر 2020-2030''. متاح على الرابط التالي: www.maroc.ma/en/content/generation-green-2020-2030 (تم الاطلاع في 31 أغسطس/آب 2023).

[15] مؤشر أسعار الغذاء الاستهلاكي هو مقياس للتغيرات في أسعار التجزئة للمنتجات الغذائية التي تستهلكها مجموعة سكانية معينة في منطقة معينة مقارنة بسنة الأساس.

[16] International Monetary Fund, *World Economic Outlook: Countering the Cost-of-Living Crisis* (Washington, D.C., October, 2022).

الشكل 4:
تضخم أسعار الأغذية، حسب البلد، 2022 (النسبة المئوية)

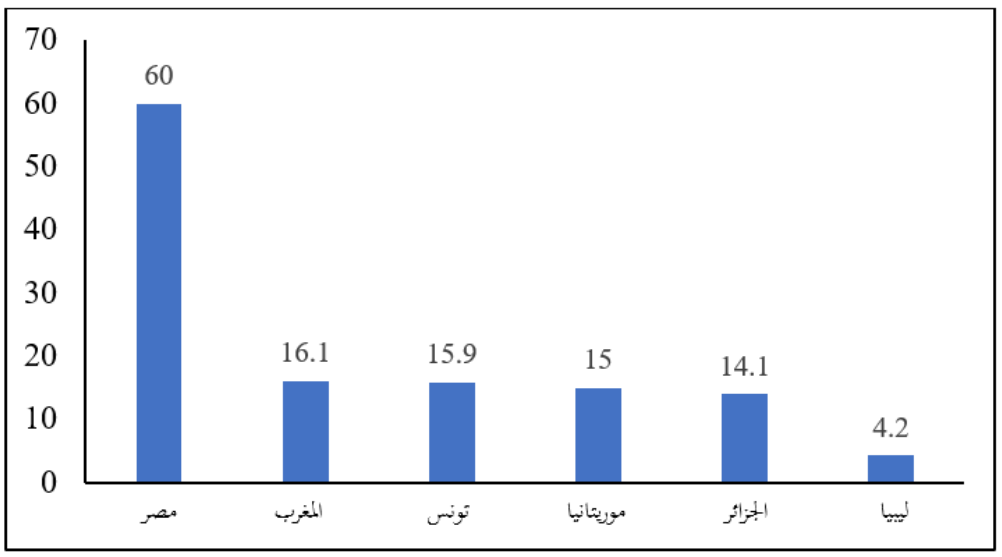

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، بوابة البيانات الخاصة بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة، المؤشر 2-ج-1. تم الاطلاع عليها في آب/أغسطس 2023.

28- ومؤشر أسعار الأغذيةِ الاستهلاكيةِ مرتفعٌ أيضا في الجزائر ومصر والمغرب وموريتانيا وتونس، وذلك، مرة أخرى، بسبب الارتفاع الكبير في أسعار الأغذية المحلية بسبب الزيادات في تكاليف الأسمدة والطاقة والظروف الجوية الصعبة.

29- وخلال العقد الماضي، تم تنفيذ إعانات غذائية واسعة النطاق لخفض تكلفة الأغذية. والواقع أن الإعانات قُدمت لأن المواد القائمة على القمح تشكل حصة عالية نسبيا من متوسط السعرات الحرارية في شمال أفريقيا، ولأن نصيب الفرد من استهلاك هذه المواد في المنطقة دون الإقليمية أعلى من المتوسط العالمي. ففي مصر، على سبيل المثال، تتم تلبية ما يقرب من 40 في المئة من السعرات الحرارية من خلال المواد القائمة على القمح، ويبلغ نصيب الفرد من استهلاك القمح ضِعف المتوسط العالمي تقريبا. وعلاوة على ذلك، فإن دعم الأغذية موضوع حساس في شمال أفريقيا، وكانت هناك معارضة شعبية كبيرة لأي محاولات لإصلاح مثل هذه البرامج. ومع ارتفاع أسعار القمح، يمثل الحفاظ على مستويات دعم الغذاء استنزافا كبيرا لاحتياطيات العملات الأجنبية، ويقلل من هامش المناورة المالي للبلدان ويزيد من تضخم أسعار الأغذية.

30- ويبين التحليل الوارد أعلاه أن جميع بلدان المنطقة دون الإقليمية أمامها طريق طويل لتحقيق المؤشرات المتعلقة بالأمن الغذائي والزراعة المستدامة. ولتحقيق الهدف 2، تحتاج بلدان شمال أفريقيا إلى تحويل نظمها الغذائية.

رابعا- الزراعة والأمن الغذائي في شمال أفريقيا

31- تعد الزراعة إحدى الركائز الأساسية لاقتصادات شمال أفريقيا، وتؤدي دورا هاما في التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وبالإضافة إلى مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي والتجارة الخارجية، فإنها توفر في المتوسط ربع فرص العمل في بلدان شمال أفريقيا (انظر الجدول 7)، وهي المصدر الرئيسي للدخل والعمالة

لنحو 70 في المئة من سكان الريف وأكثر من نصف النساء في المغرب والسودان. وتؤدي الزراعة أيضا دورا مهما في تنمية الأراضي.

الجدول 7:

العمالة في القطاع الزراعي (النسبة المئوية من مجموع العمالة)

	2013	*2015*	*2017*	*2019*	*2021*
الجزائر	11	9,6	10,2	9,9	10,3
مصر	28	25,8	25	21,1	19,8
ليبيا	18,4	19,3	18,2	16,9	16,3
موريتانيا	34,2	33	32	30,6	29,5
المغرب	38	36,6	35,3	33,9	34,6
السودان	44	42,8	41,3	40,7	40,6
تونس	15,4	14,8	14,8	14,3	13,9

المصدر، مؤشرات التنمية العالمية، 2022.

32- ويبين الشكل الخامس المساهمة الحيوية التي يقدمها قطاع الزراعة والحراجة وصيد الأسماك لاقتصادات شمال أفريقيا. ففي عام 2022، ساهم القطاع بما لا يقل عن 10 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي لجميع البلدان باستثناء ليبيا (1,6 في المئة) والسودان (5,0 في المئة). وكانت المساهمة في السودان أقل بكثير من الأرقام المسجلة قبل بضع سنوات (31 في المئة في عام 2015 و20 في المئة في عام 2021) ، ويرجع ذلك أساسا إلى تغير المناخ والصراع. أما أكبر مساهمة نسبية للقطاع في الناتج المحلي الإجمالي فقد كانت في موريتانيا (19,2 في المئة).

الشكل 5:

مساهمة الزراعة والحراجة وصيد الأسماك في الناتج المحلي الإجمالي في شمال أفريقيا، 2022 (النسبة المئوية)

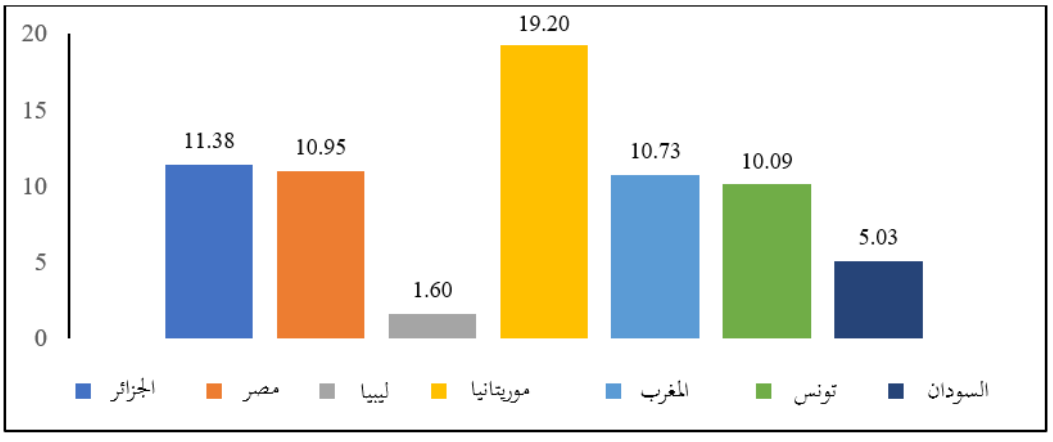

المصدر، مؤشرات التنمية العالمية، 2022.

ألف- تحليل ثغرات السياسات الغذائية

33- تعتمد بلدان شمال أفريقيا اعتمادا كبيرا على الأسواق العالمية لتحقيق أمنها الغذائي. ولم تكن هذه مشكلة كبيرة خلال ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين، عندما كانت أسعارُ الأغذية العالميةُ منخفضة ومستقرة، ولكنها أصبحت تحديا كبيرا منذ عام 2000، عندما أصبحت الأسعار العالمية مرتفعة ومتقلبة.

وكما هو مبين في الجدول 8، كان استهلاك القمح أكبر من إنتاجه منذ عام 2000. واستنادا إلى أرقام الفترة 2018-2020، فإن نسبة الاعتماد على واردات الحبوب مرتفعة بشكل خاص في الجزائر وليبيا وموريتانيا والمغرب وتونس، وجميعها كانت حصصها أعلى بأكثر من ثلاثة أضعاف المتوسط العالمي (16 في المئة) للفترة نفسها.

الجدول 8:

نسبة الاعتماد على واردات الحبوب، شمال أفريقيا (النسبة المئوية)

	الجزائر	مصر	ليبيا	موريتانيا	المغرب	السودان	تونس
2002-2000	79,7	34,8	غير متاح	غير متاح	52,1	غير متاح	70,1
2008-2006	73,1	36,6	غير متاح	64,4	47,7	غير متاح	68,1
2012-2010	69,7	41,6	93,1	75,6	46,1	غير متاح	56,6
2016-2014	76,6	43,3	90,1	55,5	59,6	27,2	66,8
2018-2016	74,3	47,8	86,7	58,2	56,8	22,8	70,1
2020-2018	73,8	47,4	90,6	58,6	65,7	33,5	65,4

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، بوابة البيانات الخاصة بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة، تم الاطلاع عليها في آب/أغسطس 2023.

34- وفي العشرية الثانية من القرن العشرين، استوردت شمال أفريقيا 254,6 مليون طن من القمح (الشكل السادس)، ما يجعل المنطقة دون الإقليمية أكبر مشتر للقمح الأجنبي على مستوى العالم، متقدمة على الشرق الأوسط (238,8 مليون طن)، وجنوب شرق آسيا (211,1 مليون طن)، وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (204,5 مليون طن). وفي عام 2020، استحوذت المنطقة دون الإقليمية على 13,4 في المئة من جميع القمح المستورد على المستوى العالمي من حيث القيمة (6,59 مليار دولار)، بقيادة مصر (5,5 في المئة، 2,69 مليار دولار)، والجزائر (3,4 في المئة، 1,65 مليار دولار) والمغرب (2,9 في المئة، 1,42 مليار دولار).[17]

الشكل 6:

إجمالي إنتاج القمح وارداته، شمال أفريقيا (بملايين الأطنان)

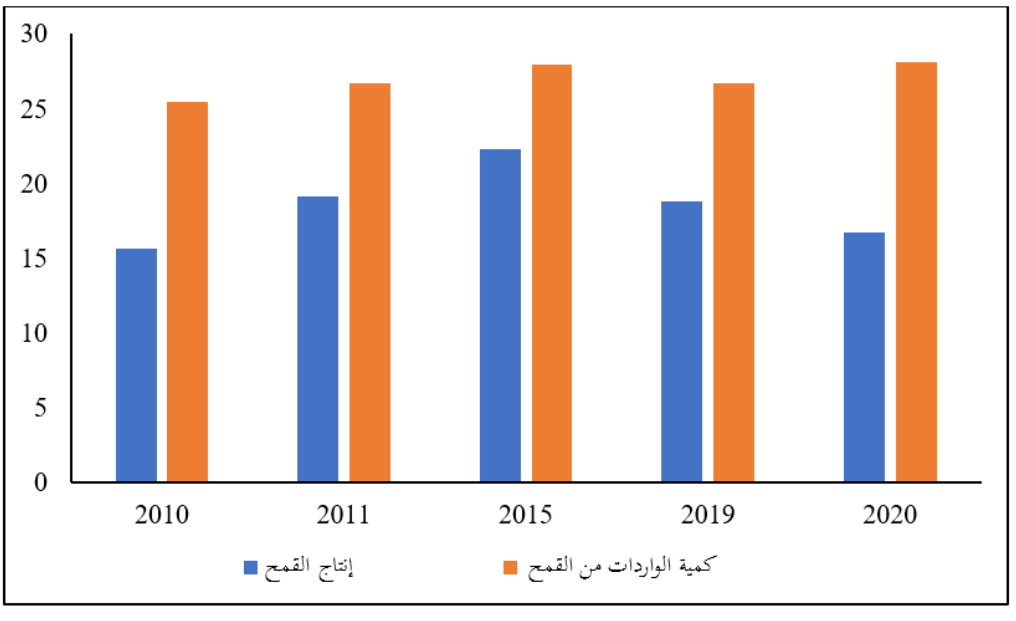

(17) BMI, "Food security in North Africa: a look at the structural factors driving wheat insecurity", FitchSolutions, 16 March 2023.

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، البوابة الخاصة ببيانات مؤشرات أهداف التنمية المستدامة. تم الاطلاع عليها في آب/أغسطس 2023.

35- وبالإضافة إلى الاعتماد الكبير للقطاع الزراعي في شمال أفريقيا على الواردات الزراعية، فإنه يواجه ضغوطا كبيرة على مساحة أراضيه الزراعية. فقد أدى النمو السكاني إلى تقليص مساحة الأراضي الصالحة للزراعة المتاحة للفرد، ما جعل المنطقة دون الإقليمية أقل اكتفاءً ذاتيا في إنتاجها الزراعي. وانخفض نصيب الفرد من الأراضي الصالحة للزراعة من 0,29 هكتار للشخص الواحد في عام 1991 إلى 0,18 هكتار للفرد في عام 2020. وباما أنه يتوقع أن يزداد عدد سكان شمال أفريقيا بمقدار 25 مليون نسمة أخرى بين عامي 2023 و2030، فمن المنتظر أن يؤدي ذلك إلى زيادة انخفاض مساحة الأراضي الزراعية للفرد الواحد وقد يشجع على اعتماد ممارسات غير مستدامة لاستخدام الأراضي.

36- وقد اتضح اعتماد بلدان شمال أفريقيا على مجموعة صغيرة من مورِّدي القمح في عام 2022، وهو ما شكَّل تهديدا خطيرا للأمن الغذائي في المنطقة دون الإقليمية. ووفقا لقاعدة بيانات الأمم المتحدة لتجارة السلع الأساسية، تستورد جميع بلدان شمال أفريقيا تقريبا أكثر من نصف قمحها من أوكرانيا والاتحاد الروسي (باستثناء الجزائر والمغرب). ويبلغ معدل الاعتماد في مصر 82 في المئة ومعدل الاعتماد في السودان 75 في المئة.

37- ولا يزال إنتاج الحبوب يتعرض لتهديد خطير، لأن ظروف الجفاف الواسعة النطاق (في الجزائر ومصر والمغرب وتونس) تضر بغلة المحاصيل وتقلل الإنتاج. ففي موريتانيا، أدى ارتفاع أسعار المواد الغذائية والفيضانات في عام 2022 وزيادة عدد اللاجئين إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي. وقُدر إجمالي إنتاج الحبوب بنحو 33 مليون طن في عام 2022، أي أقل بنسبة 13,8 في المئة من متوسط 5 سنوات للفترة 2017-2021، وبلغ إجمالي إنتاج القمح 16,6 مليون طن، أي أقل بنسبة 12 في المئة تقريبا من متوسط الفترة 2017-2021. وأكبر انخفاض في إنتاج الحبوب في شمال أفريقيا كان في المغرب، حيث تسبب الجفاف الواسع النطاق في انخفاض الإنتاج إلى 3,3 مليون طن، أي أقل بنسبة 68 في المئة من متوسط الفترة 2017-2021.[18]

38- ورغم ما سبق، فقد أحرزت بلدان شمال أفريقيا مؤخرا تقدما جيدا في زيادة إنتاجها الغذائي والحد من انعدام الأمن الغذائي من خلال تحسين إدارتها للمواد الكيميائية والأسمدة، وتطوير سلاسل التوريد الخاصة بها وإدخال تكنولوجيا الآلات لزيادة الغلة. ففي المغرب، تم إدخال العديد من الممارسات الجيدة. وعلى سبيل المثال، تم مؤخرا توقيع شراكة بين مختبر لتحليل الأغذية الزراعية ووحدة أعمال جامعية لتحسين تسميد المحاصيل من خلال رقمنة البيانات المتعلقة ببنية التربة. كما تَستخدِم وحدة الأعمال الجامعية ''بيانات الأقمار الصناعية والتقنيات المتطورة لتحسين مدخلات الأسمدة وتحسين الغلة وخفض التكاليف التشغيلية للفاعلين في القطاع الزراعي في أفريقيا.''[19] ومن الممارسات الجيدة الأخرى التي يجري تنفيذها في بعض بلدان شمال أفريقيا استخدامُ مكونات غير تقليدية لصنع الخبز (في مصر والمغرب).

39- ووفقا لتحليلٍ للأمن الغذائي في شمال أفريقيا، ظلت الزراعة تعتمد أساسا على الأمطار، رغم الاستثمارات الكبيرة في الري. وتتراوح النسبة المئوية للأراضي المروية مقارنة بالأراضي المزروعة بين 7 و18 في المئة، باستثناء مصر، حيث يتم ري ما يقرب من 95 في المئة من الأراضي المزروعة بمياه النيل (ECA-NA/PUB/FS/13/1).

(18) FAO, "Crop prospects and food situation", Quarterly Global Report, No. 1 (Rome, March 2023).

(19) Bureau Veritas, "Strengthening 'rational fertilization' in Morocco – Agriedge and Labomag are mobilizing", 11 November 2022.

40- وتعتمد النماذج الزراعية في بلدان شمال أفريقيا على تطوير الزراعة الواسعة دون مراعاة القيود البيئية والمناخية. وقد أدى ذلك إلى انخفاض الإنتاجية الزراعية، مع انخفاض الغلة ومحدوديتها. ولا يزال القطاع الزراعي يعتمد على محاصيل الحبوب منخفضةِ الغلة، مع محدودية الاستثمار في البحث والابتكار. فعلى سبيل المثال، زاد إنتاج الحبوب (الشعير والقمح والأرز)، التي تَستهلك كميات كبيرة من المياه أكثر من الفواكه والخضروات، في المنطقة دون الإقليمية في عام 2010، ليصل إلى 60 في المئة من الأراضي المحصودة، رغم نقص المياه والأراضي الصالحة للزراعة.[20] وفي الآونة الأخيرة، حاول المغرب تغيير الكفَّة بعيدا عن الحبوب متَّجها نحو الفاكهة لتقليل احتياجاته من المياه.

41- ورغم قدرة الصناعة الزراعية على دفع عجلة النمو وفرص العمل، إلا أنها لا تزال متخلفة (ECA-NA/PUB/FS/13/1)، مع أن هناك بعض المبادرات الجيدة في المغرب ومصر. كما أن التجارة الزراعية داخل المنطقة دون الإقليمية ضعيفة النمو، رغم إمكاناتها الكبيرة ورغم التكامل فيما بين بلدانها.

باء- التحديات والفرص المتاحة لتحسين قدرة النظم الغذائية على الصمود

42- لكي تتمكن بلدان شمال أفريقيا من تحسين قدرة نظامها الغذائي على الصمود وتحقيق الاستدامة الزراعية، فإنها تحتاج إلى معالجة أربعة تحديات رئيسية: تغير هطول الأمطار ودرجات الحرارة، وندرة المياه، والاعتماد الكبير على الواردات الزراعية، وانخفاض الإنتاجية الزراعية.

43- ويتمتع شمال أفريقيا بمناخ البحر الأبيض المتوسط الذي يتميز بصيف حار وجاف وشتاء رطب وهطول أمطار متغير ودرجات حرارة تؤثر على الغلة. ووفقا للتوقعات، ستصبح بلدان شمال أفريقيا أكثر جفافا وحرارة، ما قد يؤدي إلى انخفاض شديد في الغلة، وبالتالي الإنتاج، وخاصة بالنسبة للحبوب.[21] ولذلك سيكون من الضروري تصميم أو تنفيذ أو توسيع نطاق تدابير التكيف مع المناخ مثل الزراعة الذكية مناخيا، وتنويع المحاصيل، والزراعة التي تحافظ على الموارد، وتناوب المحاصيل، وتعديل أوقات البذر والغرس، والأنشطة المتعلقة باستعادة المنظومة البيئية.

44- وهناك حاجة أيضا إلى ممارسات مبتكِرة لمعالجة ندرة المياه وتدهور الأراضي وتحسين الكفاءة في الزراعة. ويمكن أن يَكمنَ أحد الحلول في مواصلة الجهود لإعادة استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة للري لسد الفجوة بين العرض والطلب على موارد المياه التقليدية.

45- وفي الماضي، نفَّذت بعض بلدان شمال أفريقيا برامج وطنية لاحتياطي الحبوب للتغلب على عدم استقرار الأسعار العالمية. وبالنظر إلى آثار تغير المناخ على الإنتاج الغذائي العالمي ومحدودية الخيارات المتاحة للمناطق التي تعاني من ندرة المياه، فإن الحلول المحتملة لمنح شمال أفريقيا إمكانية الحصول على الحبوب بأسعار معقولة تشمل إحياء احتياطيات الحبوب الوطنية وتنمية احتياطيات الحبوب دون الإقليمية المماثلة لتلك التي وضعتها بالفعل رابطة أمم جنوب شرق آسيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. ويمكن استخدام ''الاحتياطي الإقليمي للأمن الغذائي''، وهو مبادرة دون إقليمية أطلقتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في عام 2013، كمثال.[22]

46- ولمواجهة أزمة الغذاء العالمية في الفترة 2007-2008، أطلقت الجزائر ومصر والمغرب مبادرات

(20) FAO and others, *Near East and North Africa: Regional Overview of Food Security and Nutrition: Trade as an Enabler for Food Security and Nutrition* (Cairo, 2023).

(21) Davide Cammarano and others, "The impact of climate change on barley yield in the Mediterranean basin", *European Journal of Agronomy*, vol. 106 (May 2019), pp. 1–11.

(22) Maria Christoforidou and others, "Food security under water scarcity: a comparative analysis of Egypt and Jordan", *Food Security*, vol. 15 (2023), pp. 171–185.

واعدة يمكن أن تكون بمثابة ممارسات جيدة يمكن تقاسمها وتكرارها. فقد اعتمدت مصر استراتيجية للتنمية الزراعية المستدامة، تهدف بموجبها إلى تحقيق الأمن الغذائي بحلول عام 2030 من خلال تحديث الزراعة المصرية وتحسين سبل العيش الريفية.[23] وأطلق المغرب مخطط المغرب الأخضر[24] في عام 2008 ''لتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية من خلال زيادة إنتاج الصادرات الزراعية عالية القيمة.''[25] وتركز الخطة على ''تحديث أساليب الإنتاج وإدخال أصناف قمح تتحمل المناخ''. وبفضل الخطة، أنتج المغرب بحلول عام 2022 ثلاثة أضعاف كمية القمح التي أنتجها في عام 2020، عندما عانى من الجفاف.[26]

خامسا– ملاحظات ختامية وتوصيات في مجال السياسة العامة

47- تؤدي بلدان شمال أفريقيا أداء متواضعا في تحقيق الهدف 2 وفي تحقيق الزراعة المستدامة. وشكلت جائحة كوفيد-19 والحرب في أوكرانيا وتغير المناخ تحديا غير مسبوق لها، وكشفت عن نقاط الضعف في نماذجها الزراعية. ومع ذلك، يمثل التحدي أيضا فرصة مهمة لها لإعادة التفكير في الممارسات الزراعية وإعادة تشكيل السياسات لجعل نُظمها الغذائية أكثر مرونة.

48- وسيساعد تعزيز السياسات المقاوِمة للمناخ والابتكار في القطاع الزراعي هذه البلدان على التعافي وتصبح أقوى من ذي قبل. وبشكل أكثر تحديدا، تشمل الخطوات الهامة التي يمكن أن تتخذها الحكومات لتسريع الانتقال إلى نظم مناخية مستدامة ومرنة وخاضعة للرقابة ما يلي:

(أ) وضع سياسات متسقة ومتكاملة فيما يتعلق بالمياه والطاقة والغذاء والبيئة. وينبغي للحكومات أن تستخدم هذه السياسات لتعزيز التنسيق على الصعيدين القطاعي والوطني لضمان التنفيذ السليم للتدابير الرامية إلى التصدي لآثار تغير المناخ؛

(ب) الاستثمار في البنية التحتية الخضراء وتحديث البنية التحتية القديمة لإدارة المياه؛

(ج) إعادة استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة لسد الفجوة بين العرض والطلب على موارد المياه التقليدية، كما فعلت العديد من البلدان بالفعل؛

(د) تطوير تكنولوجيات جديدة، ومتابعة الابتكار في القطاع الزراعي وزيادة الاستثمار في البحث والتطوير؛

(هـ) تشجيع استثمارات القطاع الخاص والشراكات بين القطاعين العام والخاص في قطاع الأعمال التجارية الزراعية؛

(و) تعزيز عمليات اتخاذ القرار المتكاملة على الصعيدين الوطني ودون الإقليمي لضمان قدر أكبر من التآزر ومعالجة المفاضلات بين الزراعة والمياه والطاقة والأراضي وتغير المناخ؛

(ز) تعزيز الجهود فيما بين البلدان الأفريقية لتبادل أفضل الممارسات.

49- ويمكن أن تساعد الاستفادة من التجارة فيما بين بلدان شمال أفريقيا في ''الحد من ندرة

---

(23) متاح على الرابط التالي: www.fao.org/faolex/results/details/en/c/LEX-FAOC141040/

(24) متاح على الرابط التالي: www.agriculture.gov.ma/fr/data-agri/plan-maroc-vert

(25) Michaël Tanchum, "The fragile state of food security in the Maghreb: implication of the 2021 cereal grains crisis in Tunisia, Algeria, and Morocco", Policy Brief, (MEI Policy Center, November 2021).

(26) المرجع نفسه.

الغذاء خلال دورات الإنتاج الزراعي العادية'' ويمكن أن توفر ''آلية مهمة لمعالجة نقص الإنتاج أو اضطرابات سلسلة التوريد.''[27] ويمكن أن تؤدي الاستفادة من التجارة مع بقية القارة إلى نتائج مماثلة. ولذلك فإن إلغاء التعريفات الجمركية والحواجز التجارية فيما بين البلدان الأفريقية في التجارة الزراعية أمر أساسي، ويشكل الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية إطارا جيدا لتحقيق ذلك.

50- وسيكون تعزيز التكامل في شمال أفريقيا حلا رئيسيا، لا سيما بالنظر إلى إمكانات السودان ليصبح سلة الغذاء العالمية القادمة. والسودان يحمل الآن أكثر من أي وقت مضى مفتاح مشاكل الأمن الغذائي في شمال أفريقيا والعالم.

51- وأخيرا، تحتاج بلدان شمال أفريقيا إلى إعادة التفكير في سياساتها الزراعية بهدف أخذ تغيُّر المناخ في الاعتبار. وتتيحُ العديد من التدابير التي اعتمدتها بالفعل بلدان شمال أفريقيا ممارساتٍ جيدةً للبلدان الأخرى لتتَّبعها. وتشمل هذه التدابير زيادةَ كفاءة استخدام المياه من خلال ''الاستثمار في محطات تحلية المياه والسدود وجمع المياه وتقنيات الري الذكية المتقدمة'' (مصر وليبيا والمغرب وتونس)؛ واعتماد سياسات لتعزيز زراعة أصناف المحاصيل المقاومة للجفاف (تونس)؛ واستعادة المراعي (السودان)؛ وإنشاء نظم فعالة للإنذار المبكر ورصد الجفاف (تونس)؛ وإدخال ممارسات مقاومة للمناخ؛ ورقمنة الخدمات الزراعية (مصر والمغرب).[28]

---

(27) FAO and others, Near East and North Africa

(28) Food and Agriculture Organization of the United Nations, *Food Policy Monitoring in the Near East and North Africa region*, Bulletin (Cairo, first quarter 2023).